



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahdhis Arts

Available Online: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

Tikrit University

J.F.A

Journal of Al-Frahdhis Arts

College of Arts

Tara Muqdad Ahmed *E-Mail: taraalobaidi5@gmail.com

Mobile: 07701694611

Department of Geography *

College of Education for Humanities

Tikrit University

Salahuddin / Tikrit

Iraq

Asst.Prof.Dr. Insaif**Jassim Aswad ¹**E-Mail: dr.nsaifgeo@gmail.com

Mobile: 07701775180

Department of Geography ¹

College of Education for Humanities

Tikrit University

Salahuddin / Tikrit

Iraq

Keywords:

- Geopolitics
- Oil
- Iraq
- OPEC

ARTICLE INFO**Article history:**

Received: 16/06/2019
Accepted: 15/07/2019
Available Online: 27/08/2019

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahdhis Arts

The Geo-economic Importance of Iraqi Crude Oil and its Implications for The Organization of The Petroleum Exporting Countries in The Geopolitical Perspective

ABSTRACT

The economic side is the other side of the oil industry. Countries with large oil potential have an economic economy and a strong economic power. The geo-economic effects have political dimensions and the geopolitical weight is important especially in the current period in which the world is witnessing a clear economic development. The geo-economic development is an effective political component in war and peace, not to mention the countries that enjoy economic power. This negates the problem of economic dependence, which is prey to weak and resource-poor countries. This depends on the region's natural and human geography and its natural resources and resources. In the region, Iraq has natural and human resources within the geography of the region, which qualifies him to become a future regional and global power, including support the geo-economic side of the state in accordance with long-term strategies and plans and according to the geography of the political region.

© 2019 J.F.A, College of Arts | Tikrit University

* Corresponding Author: Tara Muqdad Ahmed | Department of Geography / College of Education for Humanities / Tikrit University / Salahaddin - Tikrit / Iraq | E-Mail: taraalobaidi5@gmail.com / Mobile: 07701694611

الأهمية الجيواقتصادية للنفط الخام العراقي وتداعياته في منظمة أوبك بمنظور الجغرافية السياسية

الملخص

يمثل الجانب الاقتصادي الوجه الآخر للصناعة النفطية فالدول التي لديها إمكانات نفطية كبيرة يكون لديها اقتصاد منيع وقوة اقتصادية تمثل عنصر من عناصر قوة الدولة فالتأثيرات الجيواقتصادية لها أبعاد سياسية ووزن جيوبولتيكي مهم ولاسيما في المدة الحالية التي يشهد فيها العالم تطورا اقتصاديا واضحا , فالتطور الجيواقتصادي يعد عنصرا سياسيا فعلا في الحرب والسلم ناهيك عن الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية يغنيها ذلك عن مشكلة التبعية الاقتصادية والتي تقع فريستها الدول ضعيفة الاقتصاد وضعيفة الموارد وهذا بدوره يعتمد على جغرافية المنطقة الطبيعية والبشرية وما تملكه من مقومات وموارد طبيعية تؤهلها لان تصبح قوة اقتصادية فعالة في المنطقة, فالعراق يمتلك من الموارد الطبيعية والبشرية وضمن جغرافية المنطقة ما يؤهلها لان يصبح مستقبلا قوة اقليمية وعالمية بما يدعم الجانب الجيواقتصادي للدولة وفق استراتيجيات وخطط طويلة المدى ووفق جغرافية المنطقة السياسية.

© J.F.A. 2019, كلية الآداب | جامعة تكريت

تارة مقداد احمد *

البريد الالكتروني: taraalobaidi5@gmail.com

رقم الجوال: 07701694611

قسم الجغرافية *
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة تكريت
صلاح الدين / تكريت
العراق

أ.م.د. نصيف جاسم اسود¹

البريد الالكتروني: dr.nsaifgeo@gmail.com

رقم الجوال: 07701775180

قسم الجغرافية¹
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة تكريت
صلاح الدين / تكريت
العراق

الكلمات المفتاحية:

- جغرافية سياسية
- النفط
- العراق
- منظمة أوبك

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 16/06/2019
القبول: 15/07/2019
التوفر على الانترنت: 27/08/2019

المقدمة

يأخذ الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة اتجاها آخر بعيدا عن ما تحتويه بعض الدول الاقليمية والعالمية في منظمة اوبك النفطية, اذ يشهد العراق كما ذكرنا سابقا تداعيات سياسية جعلته يعاني من نقاط خلل جيوسياسي وجيواقتصادي معا بفعل القرارات السياسية الغير هادفة والتي بنيت على الانفرادية في صنع القرار , وبهذا فإن الانحدار الجيوبولتيكي الذي يعاني منه العراق بفعل تلك الانفرادية مما وضعته في زاوية ضيقة وخلقت فجوة سياسية واقتصادية كبيرة ادت به الى التراجع وانهايار اغلب الوحدات الانتاجية , رغم احتوائه على معايير واسباب تجعل حصته التقديرية من النفط الخام تزداد بفعل ما مر به من حروب واعمال تخريب على يد الجماعات الارهابية وتدمير مساحات شاسعة من الاراضي والمدن بفعل تلك الاحداث , كما للزيادة السكانية فيه عاملا اخر يمكنه من رفع سقف الانتاج كونه احدى المعايير التي تستند عليها منظمة اوبك في رفع سقف الانتاج للدول الاعضاء.

مشكلة البحث:

تجسد مشكلة الدراسة في عدم وجود سياسات نفطية فاعلة في مجال الإنتاج والتصدير, وعدم تطوير البنى التحتية النفطية مما جعل الصناعة النفطية العراقية تتأرجح تحت وطأة الأسعار, ناهيك عن العمليات الإرهابية التي تستهدف المصافي والأنابيب الناقلة له بشكل مستمر مما ادى الى تعطيل سير الإنتاج وديمومة التصدير, تتلخص مشكلة البحث وفق التساؤلات الآتية:

1- هل منح النفط العراق مكانية جيوسراتيجية في منظمة اوبك وفق منظور الجغرافيا السياسية؟

2- ما هو دور المنظمات الدولية وتحديداً (منظمة اوبك) في تحديد السياسة النفطية للدول الاعضاء ومنها العراق؟

3- ما هو أثر زيادة كمية الانتاج النفطي في تنمية المشاريع الاقتصادية المستدامة, في ظل الواقع العراقي؟

فرضية البحث:

ان الفروض هي حلول مقترحة يقدمها الباحث كحلول مؤقتة لمشكلة البحث يتم اثباتها بالاستنتاجات التي يتوصل اليها الباحث, وتتطلق الدراسة من فرضية مفادها:

1- يتمتع العراق بمكانة جيوسراتيجية مهمة منحته عنصر القوة من جهة والضعف من جهة اخرى وفق المعايير التي يستند عليها في بناء الدولة.

2- كان للقوى العالمية دور فاعل في المنطقة سببا في تراجع العراق سياسيا واقتصاديا وذلك في سياسة اعادة ترسيم الاستراتيجية العالمية, وذلك لوقوع العراق في قلب تلك التحديات.

3- ان رفع سقف الانتاج النفطي له دور كبير في اعادة هيكلة القطاع الاقتصادي عن طريق سن قوانين وسياسات نفطية بما يضمن وجود تنمية مستدامة على المدى البعيد.

اهمية البحث:

تتجسد أهمية الدراسة في استثمار الموارد النفطية بشكل امثل بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية لاسيما انه من الموارد الناضبة والتي يمكن لها ان تحقق عوائد مالية قادرة على تحقيق تراكمات رأسمالية ضخمة, تتعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق مشاريع ريادية من اجل اعادة اعمار وتطوير البنى التحتية التي انهارت في ظل الانتكاسات والاحداث السياسية التي عصفت بالعراق, كما للزيادة السكانية التي شهدتها العراق تعد معايير اخرى بهدف اهمية الدراسة واحدى معايير منظمة اوبك للدول الاعضاء وفق منظور الجغرافية السياسية.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى:

1- التعرف على الثروة النفطية وكمية الاحتياطي المقدر فيها ومدى قدرتها في تحقيق

التنمية المستدامة.

2- التعرف على واقع السياسة النفطية في العراق وسبل إصلاحها بما يتلاءم ودور العراق

التاريخي والاقتصادي.

منهجية البحث:

يعد منهج الدراسة هو الاساس العلمي الذي يسلكه الباحث في الوصول الى تحليل اسباب المشكلة والوصول الى اهم نتائج الدراسة, وعندما تم إخضاع الدراسة لمنهج البحث العلمي في الجغرافية السياسية, اعتمد الباحث على منهج تحليل القوة في بيان اهمية موقع منطقة الدراسة الاستراتيجي واعتماد منهج الوزن الجيوبولتيكي الذي يتغذى على الوثائق والبيانات المعتمدة من الهيئات الحكومية الرسمية ولاسيما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بكميات الاحتياطي النفطي وكميات الانتاج وعدد الحقول النفطية الاستراتيجية, فضلا عن سقف الانتاج النفطي في ظل المنظمات الدولية (منظمة اوبك), ومعالجتها وتبويبها وتجريد تلك البيانات على شكل جداول واشكال بيانية وخرائط باستعمال التقنيات الجغرافية الحديثة لبرنامج GIS والبرامج الاحصائية كبرنامج (Spss) الاخرى.

هيكلية البحث:

يشتمل البحث على ثلاثة مباحث ناقش المبحث الاول الجانب الجيواقتصادي عن طريق توضيح دور النفط وعلاقته بالجانب الاقتصادي واعتبار ان النفط قد اصبح قوة اقتصادية كبيرة تمنح الدولة قوتها الاقتصادية وتعزز من موقفها وسياستها الخارجية ووزنها الجيوبولتيكي بين دول المنطقة والعالم ثم بيان اثار النفط الاقتصادية على العراق وما هو دور النفط في تحديد وجهة التنمية فيما ناقش المبحث الثاني التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط في العراق وما هي اهم الحقول الاستراتيجية وتوزيعها الجغرافي ثم بيان الاحتياطي النفطي لتلك الحقول ومكانية تطوير وزيادة الاحتياطي النفطي عن طريق استكمال عمليات الاستكشاف النفطي ثم ناقش المبحث الثالث اهمية

الانتاج النفطي العراقي واهم الحقول المنتجة للنفط والطاقة الانتاجية لكل حقل ثم استعمال الاساليب الاحصائية في تصنيف الحقول ذات الطاقة الانتاجية العالية , فيما جاء المبحث الرابع بدراسة واقع امد نضوب النفط بوصفه من الموارد القابلة للنضوب وطريقة استثمارها وفق سياسة محددة مع مقارنة امد نضوب النفط العراقي مع الدول الاعضاء في منظمة اوبك.

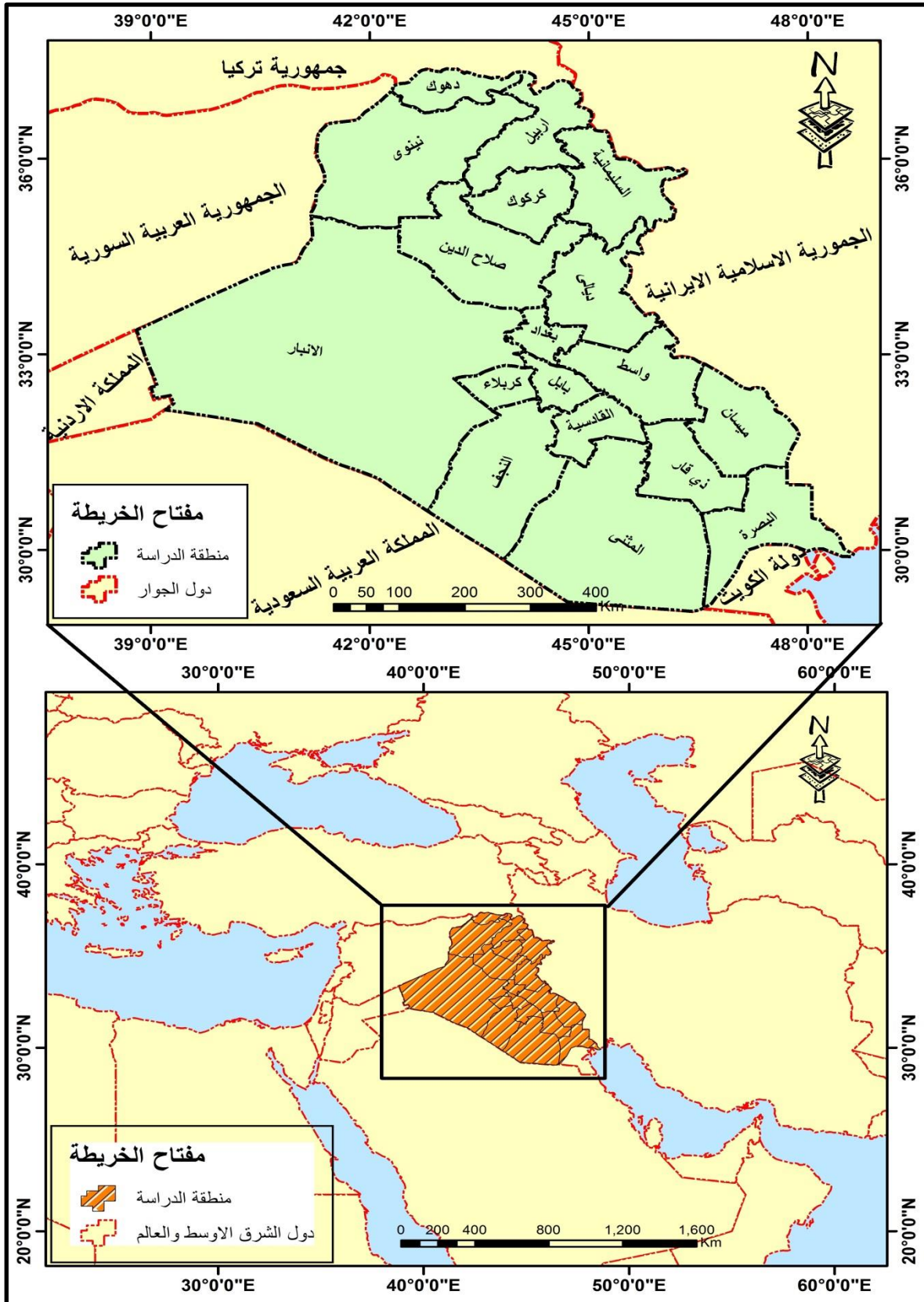
الموقع الجغرافي:

يقع العراق جغرافياً في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا ومحتلاً القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ويقع فلكياً بين خطي طول 38,48-48,45 شرقاً, اي انه يمتد بين عشرة خطوط طول اذ يؤدي الى فرق في التوقيت في شرق العراق وغربه بحوالي 40 دقيقة, اما على مستوى دوائر العرض فإنه يقع بين 29,5-37,22 شمالاً⁽¹⁾, اي انه يمتد مسافة ثمانية دوائر عرض وهذا الامتداد قد ولد مناخات مختلفة وواضحة بين شمال العراق وجنوبه الذي ادى بدوره الى التنوع في زراعة المحاصيل الزراعية ومنها المحاصيل الاستراتيجية المهمة كمحاصيل الحبوب, فضلاً عن تنوع الأنشطة البشرية والمتمثلة بالواقع الصناعي المهم المتمثل بصناعة (البتروكيمياويات) والتي تعد من الصناعات ذات الوزن الاستراتيجي في الوقت الحاضر بسبب النظرة العالمية على مادة النفط ومشتقاته اذا يعد شريان الحياة الاقتصادية وما يتبعها من بعد سياسي على المستويين المحلي والاقليمي, وللعراق أطلاله بحرية على الخليج العربي يبلغ طولها (55 كم) من راس البيشة إلى أم قصر, فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار هذه الإطلالة البحرية الضيقة والطبيعية الخاصة لمنافذ الخليج العربي. ينظر خريطة (1).

1-1 - علاقة النفط بالاقتصاد:

تعاظم أهمية النفط الاقتصادية كمصدر رئيس من مصادر الطاقة العالمية على أثر التغييرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية التي صاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي, وبالتالي ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة, لذا يعد موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية, وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر, وتكمن أهمية النفط الخام في أنه أهم مصادر الطاقة في العالم, كما أنه يدخل في عدد لا حصر له من الصناعات, مثل صناعة البلاستيك والصابون

خريطة (1) موقع العراق من الشرق الاوسط



المصدر: بالاعتماد على خريطة العالم مقياس 1/1000000 وبرنامج (Arcmap10.5) والصبغ، وغيرها من الصناعات التكنولوجية، لذا فإنه لا توجد دولة تستطيع الاستغناء عن البترول، وهو ما يُعطي قوة اقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للنفط.(2)

1-1-1- الآثار الجيواقتصادية على العراق:

عد العراق من البلدان التي تعتمد اعتمادا شبيه كليا على الانتاج النفطي حتى عند مقارنته مع الدول النفطية، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على مورد وحيد وتشكل صادراته من النفط الخام قرابة 97% من إجمالي الصادرات وهي بذلك تفوق نسب هذا النوع من الصادرات في أي بلد آخر في المنطقة إذ من المتوقع أن يزداد هذا النوع من الاختلال مع زيادة اختلال الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية كما إن صدمة هبوط الإيرادات النفطية كانت مفاجئة لمعظم البلدان النفطية، لاسيما العراق كونه يعاني من أحداثا سياسية ومتغيرات جغرافية و عمليات عسكرية ضد التنظيمات الارهابية التي استحوذت على مناطق جغرافية ذات اهمية سياسية وجيواستراتيجية وجيواقتصادية مهمة بسبب ما تحتويه من حقول نفطية متنوعة، فضلا على ملفات إعادة الاعمار في المناطق التي تم تحريرها، ومد يد العون للمناطق التي حصل فيها النزوح والتهجير، وتوفير مبالغ وسلع وخدمات تسهم في التخفيف من معاناتهم، كل ذلك يتطلب تمويلا مفتوحا إذ يواجه العراق صدمة مزدوجة تتمثل في هجمات التنظيمات الارهابية والهبوط الذي تشهده أسعار النفط على مستوى العالم.⁽³⁾

1-2- التوزيع الجغرافي للاحتياطي النفطي المؤكد:

يعد الاحتياطي النفطي من أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية، إذ تعد وفرة الاحتياطي المتغير الاقتصادي الذي يساعد الدول في وضع خططها التنموية المستقبلية، وتحقيق زيادة وكفاءة في معدلات النمو والتنمية وبالتالي زيادة في دخل الفرد الذي من خلاله يكون المجتمع أكثر رفاهية، يمتلك العراق احتياطيًا مؤكدا من النفط قوامه 112 مليار برميل حسب تصريحات وزارة النفط العراقية لعام 2016م، وهو بذلك يعد ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية ويتوقع البعض أن يفوق الاحتياطي في العراق نظيره في دول الخليج بإكمال البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تلقَ مسحًا جيولوجيًا كاملا، وبسبب متغيرات واحداثا سياسية نتج عنها دخول العراق في عدة حروب متتالية ، لم يتمتع العراق باستخدام التقنيات الحديثة المستعملة في التنقيب عن النفط في العالم ، وعلى رأس هذه التقنيات البحث الجيولوجي بالمجسات ثلاثية الأبعاد (D3 seismic) وستحل هذه التقنيات محل أساليب قديمة مستخدمة منذ الثمانينيات مثل الحقن المائي و يتركز الجزء الأعظم من الاحتياطي النفطي العراقي في الجنوب أي بمحافظة البصرة إذ يوجد 15 حقلا منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج وتحتوي هذه الحقول احتياطيًا نفطيا يقدر بأكثر من 65 مليار برميل، أي نسبة 59% تقريبا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي.⁽⁴⁾

الحقول الجنوبية:

تعد من اهم الحقول الاستراتيجية على مستوى العراق والشرق الاوسط ولها وزن سياسي واستراتيجي في انتاج النفط و يشكل الاحتياطي النفطي لمحافظة البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل، أي نسبة 71% من مجموع الاحتياطي العراقي، والتي من حقولها:

أ- حقل الرميلة: يعد من أكبر الحقول الانتاجية في العراق والعالم ويحتوي علة مجموعة بيرة من الابار النفطية تنقسم الى قسمين هي ابار الرميلة الشمالية والجنوبية.

1- حقل الرميلة الشمالي: يعد عملاق الحقول العراقية ويمتد من الجزء الغربي لمدينة البصرة متجها نحو الجنوب وله مكانة استراتيجية ووزن اقتصادي كبير وحاسة سياسية فهو يعد تاسع أعظم حقل نفطي عالمي وتضم طبقاته الجيولوجية أجود أنواع النفط فضلا عن الموقع الجغرافي المميز قرب الموانئ العراقية المطلّة على الخليج العربي وسهولة تصدير النفط الى مختلف انحاء العالم و يعود تاريخ استغلاله إلى نوفمبر 1970م اذ كانت آباره أقل من عشرين وقد بلغت الآن أزيد من 663 بئراً منتجاً، يتم استخراج النفط من حقول الرميلة تحت إشراف شركة نفط الجنوب في البصرة، وقد تعطل إنتاج حقل الرميلة لعدة مرات وبسبب الاحداث والمتغيرات السياسية التي عصفت بالعراق ومنها احداث الحرب العراقية الإيرانية واحداث حرب الخليج الثانية والثالثة.⁽⁵⁾

جدول (1) التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط في المنطقة الجنوبية 2017

اسم الحقل	المنطقة	الاحتياطي/مليار برميل
حقل الرميلة الشمالي	البصرة	17
حقل مجنون	البصرة	12,600
حقل نهر عمر	البصرة	6
حقل غرب القرنة	البصرة	8.39
حقل الرميلة الجنوبي-الزبير	البصرة	17
حقل الحلفاية	ميسان	4,09
حقل بدره	واسط	109 مليون
حقل الغراف	الناصرية	900 مليون

المصدر: بالاعتماد على بيانات، وزارة النفط العراقية، بيانات منشورة، ص2.

2- حقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير وحقل الطوبة: وقد بدأ إنتاجه منذ 1949 وينتج بحدود 220 ألف برميل يوميا.

وحقل اللحييس غرب مدينة البصرة. وتم العمل فيه على مراحل من سنة 1972 ويتم التصدير منه إلى ميناء الفاو.

ب- حقل مجنون النفطية: هو حقل عملاق بمحافظة البصرة وينتج مؤقتاً حوالي مئة ألف برميل يوميا مع أن طاقته الإنتاجية لو تم تطهيرها سوف تبلغ (600) / ألف برميل يوميا.

ج- حقل نهر عمر: وهو بمحافظة البصرة أيضا وله مكامن عديدة غير مطورة وما زال إنتاجه متواضعا اذ يبلغ حوالي ألف برميل يوميا. وقد تصل طاقته بعد التطوير إلى حدود خمسمئة ألف برميل يوميا.⁽⁶⁾

د- حقل غرب القرنة: من أكبر حقول النفط العراقية، وهو بمحافظة البصرة، يمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي، وبدأ الإنتاج فيه سنة 1973 يعتقد أنه يحتوي على مخزون يقدر بـ 24 مليار برميل على الأقل.

وينتج 300 ألف برميل يوميا ويمكن لو طور أن يصل إلى حدود سبعمئة ألف برميل يوميا.

هـ- حقل الحلفاية العملاق: الواقع قرب مدينة العمارة بمحافظة ميسان جنوبي غربي العراق وفيه أكثر من 3.8 مليار برميل من الاحتياطي النفطي، ويوجد بالمحافظة نفسها حقل أبو غرب وحقل البزركان وقد بدأ الإنتاج فيه منذ 1973 ويطلق على نفطه نفط البصرة الثقيل.

وحقل فكة، حقول النفط الوسطى والشمالية، يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي 13 مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي 12% من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط. أ- حقل كركوك: وهو خامس أكبر حقل في العالم من اذ السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طولها حوالي 96.5 كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم. ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين 450 مترا إلى 900 متر. ومعدل إنتاج البئر الواحدة 35 ألف برميل يوميا، وعند بداية استغلال حقل كركوك في العهد الملكي العراقي كان عدد آباره 44 وبعد تأمين النفط العراقي وفي سنة 1973 كان الحقل يضم 47 بئرا منتجة و88 للمراقبة والاستكشاف وبئرا واحدة لحقن الماء و55 بئرا مغلقة. ويحتوي حقل كركوك الآن على أكثر من 330 بئرا منتجة وعددها في ازدياد.⁽⁷⁾

ب- حقل باي حسن: يقع غرب حقل كركوك على شكل مواز له في الاتجاه. وآبار حقل باي حسن أعمق من آبار حقل كركوك وعمقها يبلغ بين ألف وخمسمئة متر إلى ثلاثة آلاف متر، وبدأ الإنتاج فيه منذ يونيو/حزيران 1959.

ج- حقل جمبور: شمال شرق مدينة كركوك وهو موازي لحقلي كركوك وباي حسن، وقد بدأ الإنتاج فيه منذ أغسطس/آب 1959.

جدول (2) التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط المنطقة الشمالية والوسطى 2017

اسم الحقل	المنطقة	الاحتياطي/برميل
حقل كركوك	كركوك	10/مليار
حقل باي حسن	كركوك	7/مليار

حقول جمبور	كركوك	7/مليار
حقول خباز	كركوك	2/مليار
حقول شرق بغداد	بغداد-صلاح الدين	11/مليار
حقول المنصورية	ديالى	7/مليار

المصدر: بالاعتماد على بيانات، وزارة النفط العراقية، بيانات منشورة، ص2.

د- حقول شرق بغداد: كان يعتقد أن كميات النفط فيه متواضعة، غير أن الحفر بين أن حجمه يزيد عن التقديرات الأولية، وله امتدادات شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبية في محافظة واسط، ويبلغ إنتاجه حدود 20 ألف برميل يوميا بينما يقدر إنتاجه الكلي لو طور بحدود 120 ألف برميل يوميا، ومن الحقول الأخرى، حقول خبازة بمحافظة التأميم وحقول عين زالة الناصب بمحافظة نينوى وقريب منه حقول بطمة الواقع في منطقة جبلية، وحقول صفية المتاخمة للحدود السورية وحقول القيارة بمحافظة نينوى.

ومن حقول الشمال حقول تكريت وحقول عجيل وحقول بلد وكلها بمحافظة صلاح الدين. كما يقع حقول نفط خانة بمحافظة ديالى في وسط البلاد.⁽⁸⁾

حقول النفط الشمالية، تعد المنطقة الشمالية من العراق منطقة ذات حاسة سياسية ووزن جيوبوليتيكي مهم للعراق لاحتوائها على موارد طبيعية مهمة ويشكل النفط الخام النسبة الأعلى من تلك الموارد وحسب تصريحات وزارة الموارد الطبيعية في كردستان العراق يشكل الاحتياطي النفطي مقدار 45 مليار برميل، دون أن توضح عن كيفية احتساب هذا الرقم، ودون تحديد المناطق التي تم مسحها جيولوجيا ومن الواضح أن هذا الرقم يشمل ما تم اكتشافه مسبقا فضلا عن التوقعات المستقبلية للقدرة الانتاجية للحقول النفطية ومقدار ما تمتلكه من ابار نفطية تدخل ضمن احتياطات تلك الحقول، دون الإشارة الى احتساب المناطق المتنازع عليها فهي تعد مناطق ذات حاسة سياسية خطيرة ومناطق انتقالية بين الاقليم والحكومة المركزية، ومن اهم حقول النفط الموجودة في اقليم كردستان هي:

أ-حقول طق طق: هو حقول يقع في إقليم كردستان، شمال العراق، على بعد 60 كم من حقول كركوك النفطي، 85 كم شمال غرب اربيل و120 كم شمال شرق السليمانية. ومن المتوقع أن يكون من الحقول ذات الانتاج العالمي من النفط اذا ما تم تطويره، اذ تبلغ طاقته الانتاجية 20000-40000 برميل يوميا، اذ اضاف هذه القيمة الانتاجية الى صادرات النفط الخام العراقي الذي يضخ يوميا عبر ميناء جيهان التركي اذ يمنح الطرق قيمة تصديرية ليزر بها المكانيات الاقتصادية رغم الاحداث والمتغيرات التي يمر بها ومعالجة نقاط الخل الجيواقتصادي والجيوسياسي معا وفق رؤية استراتيجية للوصول الى عناصر قوة الدولة وتحقيق الاهداف المنشودة في بناء دولة قوية تستند على اساس اقتصادي.

جدول (3) التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط لحقول اربيل 2017

اسم الحقل	المحافظة	الاحتياطي/برميل
حقل طق طق	اربيل	260 مليون
حقل طاوكي	دهوك	600 مليون
حقل شيخان	نينوى	4 مليار
حقل جمجمال	سليمانية	700 مليون
حقل سيمل	دهوك	1 مليار
حقل خورماله	اربيل	2 مليار

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان، ص 7.

ب- حقل طاوكي: يعد من اهم الحقول النفطية في شمال العراق اذ تبلغ كمية الاحتياطي فيه حوالي 600 مليون برميل من النفط الخام.

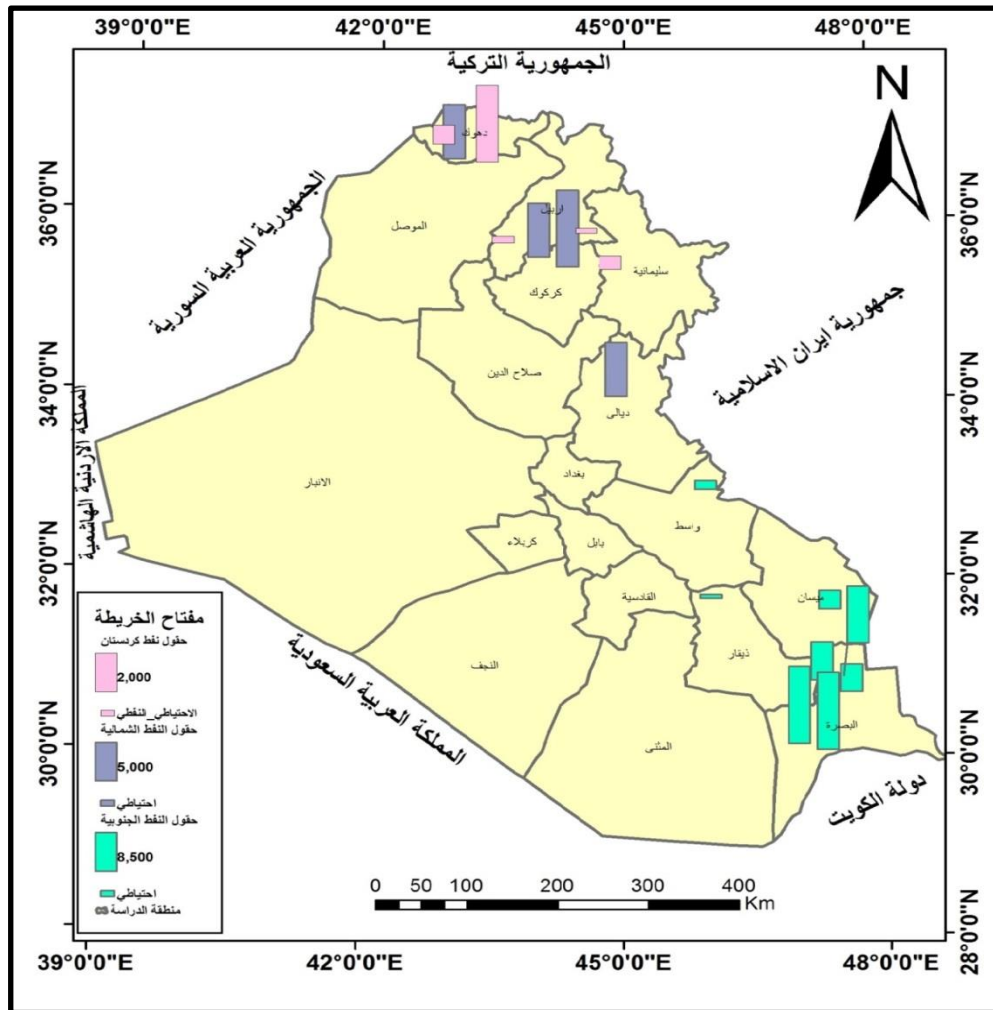
ج- حقل شيخان: في محافظة نينوى وهومن الحقول التي تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، اذ تبلغ كمية الاحتياطي حوالي 4 مليار برميل وترجع هذه الاهمية التي يكتسبها الحقل عن طريق وقوعه ضمن منطقة جغرافية وذات طبقات جيولوجية غنية بالنفط.

د- حقل جمجمال: في محافظة السليمانية وهو من الحقول النفطية والغازية المهمة في تلك المنطقة اذ تبلغ كمية الاحتياطي حوالي الفعلي حوالي 700 مليون برميل.

هـ- حقل سيمل: من اهم حقول اقليم كردستان يقع في محافظة دهوك تحديدا في منطقة زاخو، ويقدر كمية الاحتياطي المؤكد فيه حوالي 1 مليار برميل.

و- حقل خورماله: يعد من الحقول الاستراتيجية في محافظة اربيل اذ تبلغ كمية الاحتياطي فيه حوالي 2/ مليار برميل وهو من اهم حقول اقليم كردستان.

خريطة (2) التوزيع الجغرافي للاحتياطي النفطي لأهم الحقول النفطية في العراق



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (20) ومخرجات برنامج (Arcmap10.5)

1-3- التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي:

تختلف كميات الانتاج من حقل الى اخر من حيث حجم هذا الحقل وحجم الاحتياطي وكمية وعدد الابار الموجودة في تلك الحقول بسبب التوزيع الجغرافي لتلك الحقول ووقوعها في مناطق جغرافية تختلف في نوعية الطبقات الجيولوجية الحاضنة للنفط الخام فبعض الحقول هي ذات احتياطي وانتاجي ضخم بسبب وقوعها في مناطق ذات طبقات رسوبية غنية بالنفط الخام، لذا فإن الجدول الاتي يبين التوزيع الجغرافي لكميات الانتاج بحسب الحقول والشركات المسؤولة عنها.

جدول (4) التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي لشركة نفط الجنوب 2017

اسم الحقل	المنطقة	الانتاج/برميل
حقل الرميلة الشمالي	البصرة	1073000
حقل مجنون	البصرة	150000
حقل نهر عمر	البصرة	30000
حقل غرب القرنة	البصرة	300000

227000	البصرة	حقل الرميلة الجنوبي- الزبير
400000	ميسان	حقل الحلفاية
76000	واسط	حقل بدرية
100000	الناصرية	حقل الغراف

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة النفط، بيانات منشورة، ص 13

نلاحظ من الجدول (4) اختلاف كميات الانتاج بين حقول شركة نفط الجنوب وتعود تلك الاختلافات الى كمية الابار الموجودة نسبة الى كمية الاحتياطي، كذلك امكانية تطوير تلك الابار والحقول، فحقل نهر عمر يعد من الحقول المتواضعة نسبة للحقول الاخرى، وحسب تصريحات وزارة النفط العراقية انه يمكن زيادة الانتاج الكلي للحقل حتى يصل الى حوالي 500 الف برميل/يومياً، عن طريق تطوير الحقل، لذا نجد ان اكبر الحقول انتاجاً للنفط الخام هو حقل الرميلة بشقيه (الشمالى _ الجنوبي)، اما الحقول التابعة لشركة نفط الوسط والشمال فمن ملاحظة الجدول (5) يتبين لنا ان حقل كركوك التاريخي ذو الاهمية الاستراتيجية والوزن الاقتصادي العالي والذي يتكون من ابار عديدة اغلبها قيد التطوير وزيادة الانتاج قد بلغ حوالي 720,000 برميل يومياً، وبهذا يحتل المركز الثاني من اذ كمية الانتاج والاهمية الاستراتيجية بعد حقل الرميلة في البصرة، بينما بلغت حقول شرق بغداد والمنصورية بأقل الحقول انتاجاً، اذ تسعى وزارة النفط الى تطوير تلك الحقول وزيادة الانتاج المتوقع فيها الى اكثر من 150,000 برميل يومياً عن طريق التفاوض مع الشركات المنقبة عن البترول والغاز الطبيعي اذ تتميز تلك الحقول بوجود مكامن للغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام.⁽⁹⁾

جدول (5) التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي لشركة نفط الوسط والشمال 2017

اسم الحقل	المنطقة	الإنتاج / برميل
حقل كركوك	كركوك	720,000
حقل باي حسن	كركوك	100,000
حقل جمبور	كركوك	50,000
حقل خباز	كركوك	25,000
حقل شرق بغداد	بغداد - صلاح الدين	20,000
حقل المنصورية	ديالى	10,000

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة النفط، بيانات منشورة، ص 13

اما اذا نظرنا الى الحقول النفطية التابعة لمحافظة كركوك فنجد ان هذه الحقول ذات انتاجية عالية ومن حاسة سياسية يتبين لنا ان هذه الحقول محط الصراع القائم في المناطق المتنازع عليها بين اقليم كردستان والحكومة المركزية اذ تعد من الحقول الاستراتيجية لتلك المنطقة وذات وزن

جيوبولتيكي مهم عن طريق ملاحظة الجدول يتبين لنا حجم الناتج للحقول النفطية التابعة لإقليم كردستان والتي تكون ذات انتاجية قليلة مقارنة بإنتاجية حقول الجنوب والوسط وحقول كركوك, بسبب صغر حجم تلك الحقول وقلة عدد الابار فيها فضلا عن عدم تطوير تلك الحقول لزيادة الانتاج ,

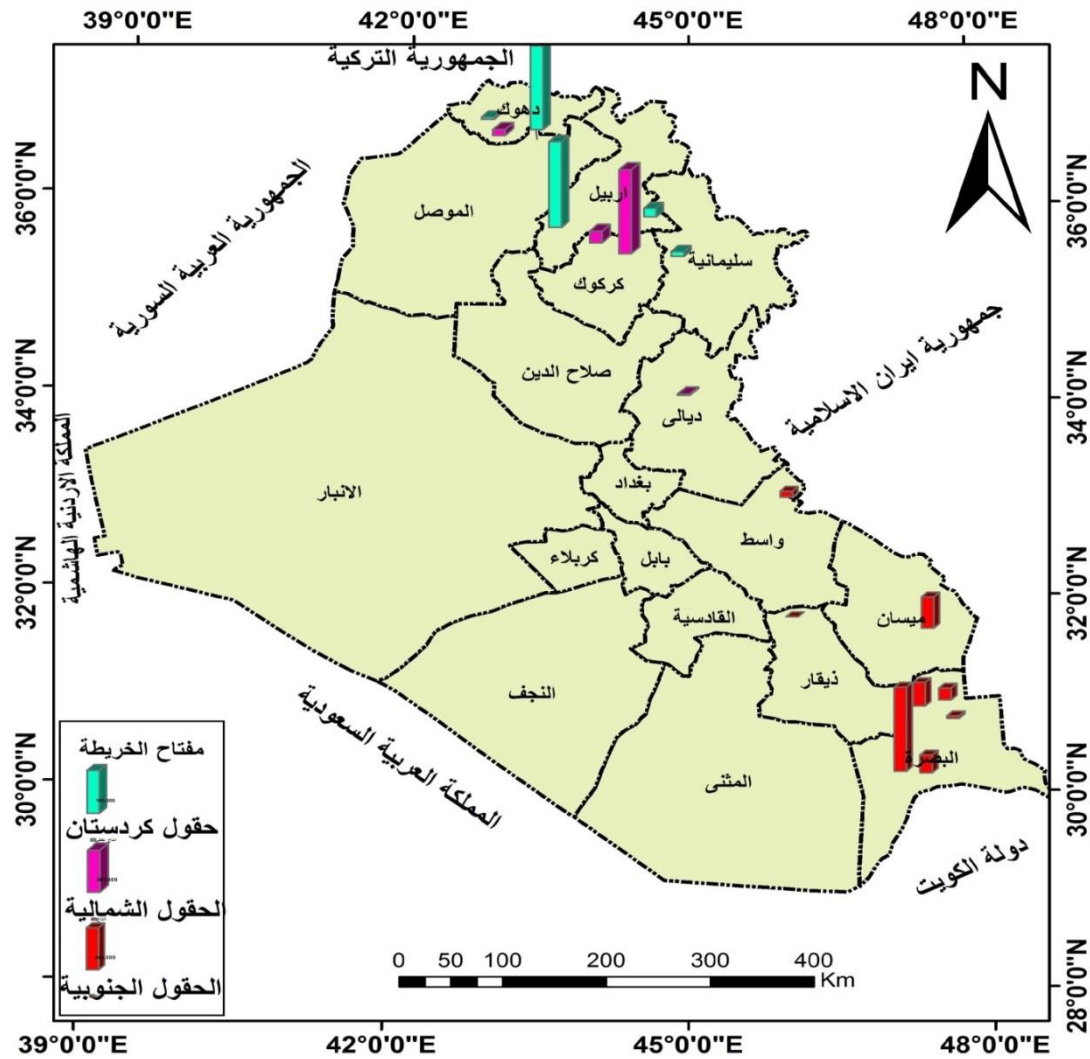
جدول (6) التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي لحقول اربيل

اسم الحقل	المحافظة	الإنتاج / برميل
حقل طق طق	اربيل	35,000
حقل طاوكي	دهوك	120,000
حقل شيخان	نينوى	350,000
حقل جمجمال	سليمانية	20,000
حقل سميل	دهوك	10,000
حقل خورماله	اربيل	357,000

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق وزارة النفط، بيانات منشورة، ص14

لذا قامت وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان بالتعاقد مع الشركات الاجنبية، لاسيما الشركات التركية لتطوير وزيادة ورفع انتاجية تلك الحقول، ويعد حقل خورماله من اكبر الحقول المنتجة والذي يعد امتداد لحقل كركوك كذلك حقل شيخان بإنتاجية قدرها 350,000 برميل / يومياً، اما حقل سميل في محافظة دهوك وتحديداً في مدينة زاخو فقد جاء بأقل انتاجية مع احتمالية تطوير الحقل ليصل الى 150,000 برميل/يومياً خلال السنوات المقبلة.⁽¹⁰⁾

خريطة (5) التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي لأهم الحقول الاستراتيجية



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (4-5-6) ومخرجات برنامج (Arcmap10.5)

ولقياس الطاقة الانتاجية للحقول المنتجة ذات الالهمية الاستراتيجية وفق اسلوب احصائي لجأ الباحث الى استعمال اسلوب الدرجة المعيارية لتصنيف الحقول النفطية حسب مستويات كما في جدول (7).

جدول (7) تصنيف الطاقة الانتاجية للحقول النفطية حسب الدرجة المعيارية لعام 2017

اسم الحقل	الطاقة الانتاجية	الدرجة المعيارية
حقل الرميلة الشمالي	1073000	3.24
حقل مجنون	150000	0.22-
حقل نهر عمر	30000	0.67-
حقل غرب القرنة	300000	0.34
حقل الرميلة الجنوبي-الزبير	227000	0.07
حقل الحلفاية	400000	0.72

0.50-	76000	حقل بدرة
0.41-	100000	حقل الغراف
1.92	720,000	حقل كركوك
0.41-	100,000	حقل باي حسن
0.60-	50,000	حقل جمبور
0.69-	25,000	حقل خباز
0.71-	20,000	حقل شرق بغداد
0.75-	10,000	حقل المنصورية
0.65-	35000	حقل طق طق
0.33-	120000	حقل طاوكي
0.53	350000	حقل شيخان
0.71-	20000	حقل جمجمال
0.75-	10000	حقل سميل
0.56	357000	حقل خورماله

المصدر: بالاعتماد على الحزمة الاحصائية الخاصة ببرنامج (Spss23)

من ملاحظة بيانات الجدول وباستعمال اسلوب الدرجة المعيارية تم تصنيف الحقول الى مستويات هي:

- 1- المستوى الاول (1 فأكثر): ويشمل الحقول ذات الطاقة الانتاجية العالية وهي (حقل الرميطة، الشمالي، حقل كركوك) بدرجة معيارية بلغت (3.24، 1.92) لكل حقل حسب الترتيب.
- 2- المستوى الثاني (0.1 - 0.99): ويشمل الحقول ذات الطاقة الانتاجية المتوسطة وهي (حقل الحلفاية، حقل خورماله، حقل شيخان، حقل غرب القرنة، حقل الرميطة الجنوبي-الزبير) بدرجة معيارية بلغت (0.72، 0.56، 0.53، 0.34، 0.07) لكل حقل حسب الترتيب.
- 3- المستوى الثالث (-0.1 - -0.99): ويشمل الحقول ذات الطاقة الانتاجية المنخفضة وهي (حقل مجنون، حقل طاوكي، حقل الغراف، حقل باي حسن، حقل بدرة، حقل جمبور، حقل طق طق، حقل نهر عمر، حقل خباز، حقل شرق بغداد، حقل جمجمال، حقل المنصورية، حقل سميل) بدرجة معيارية (-0.22، -0.33، -0.41، -0.41، -0.50، -0.60، -0.65، -0.67، -0.69، -0.71، -0.71، -0.75، -0.75) لكل حقل حسب الترتيب.

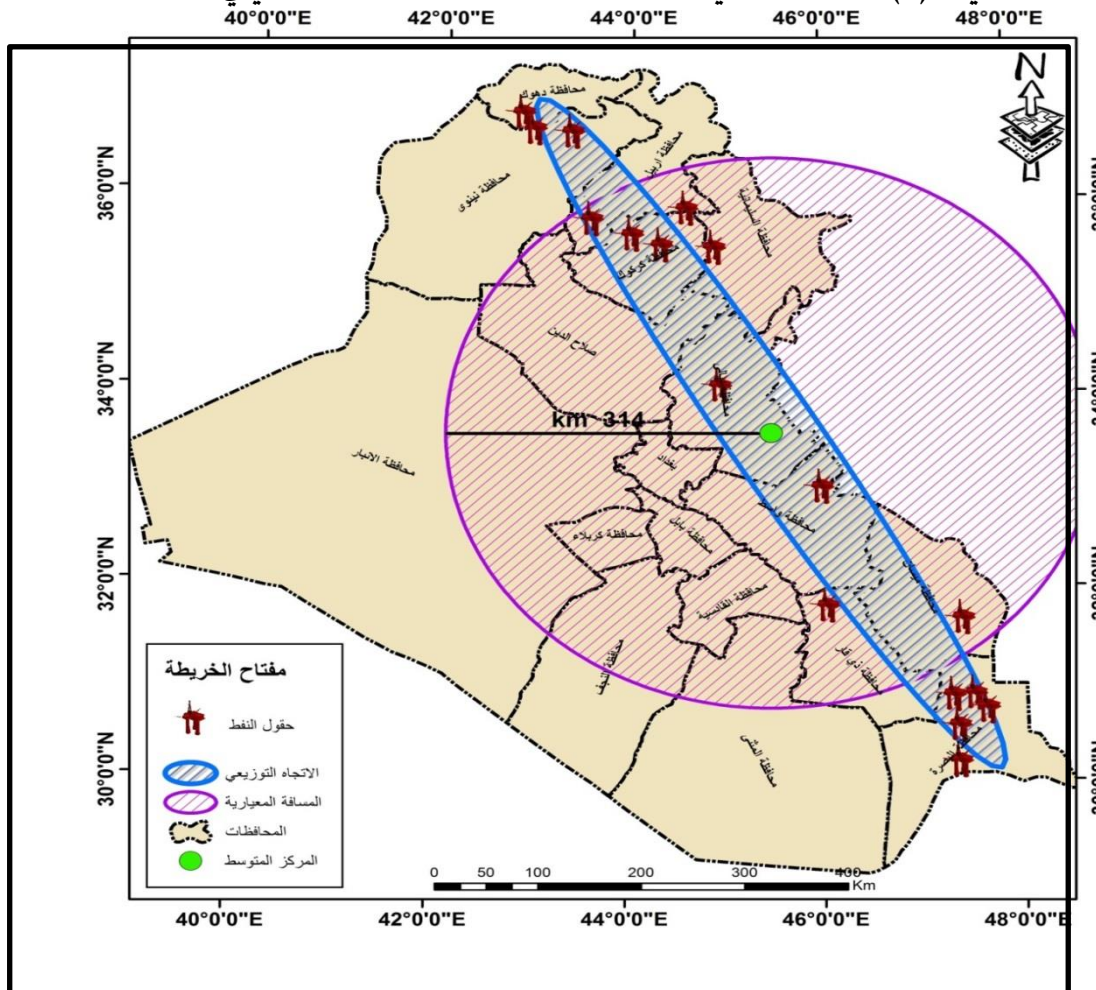
مما تقدم نستنتج بأن الحقول الاستراتيجية ذات الطاقة الانتاجية العالية قد جاءت ضمن التصنيف الاول وهي الحقول التي يعتمد عليها العراق في عمليات زيادة الإنتاج النفطي بسبب قدرتها الانتاجية العالية، فيما جاءت الحقول المتوسطة الانتاج حسب التصنيف ضمن المستوى

الثاني وهي الحقول التي تم تطويرها بالتعاون مع الشركات الاجنبية ضمن جولات التراخيص التي اعدتها وزارة النفط العراقية , واخيرا جاءت الحقول ذات الانتاجية المنخفضة بالمستوى الثالث وهي الحقول التي تتطلب تطويرها وفق استراتيجيات الزيادة الانتاجية التي تنتهجها الحكومة العراقية ووفق ما تتطلبه جغرافية المنطقة الطبيعية والسياسية من تطوير تلك الحقول وتأهيلها عن طريق زيادة عدد الابار فيها او زيادة قدرة الابار وتطوير معدات الضخ فيها, فالتوزيع الجغرافي للحقول النفطية هو المعياري الذي يتحكم بنمط تطوير تلك الحقول, لذا لجأ الباحث الى استعمال اسلوب المسافة المعيارية لمعرفة نمط انتشار الحقول النفطية في منطقة الدراسة ,تم اعتماد استخراج المسافة المعيارية عن طريق الحزمة الاحصائية الخاصة ببرنامج (Arc Gis10.5) عن طريق صندوق الادوات (Arc Toolbox) ثم الاداة (Spatial Statistic Tools) وتعني الادوات الاحصائية المكانية, بعد ذلك نختار الحافظة (Measuring Geographic Distributions) ومعناها مقاييس التوزيعات الجغرافية , ثم الاداة (Standard Distance) التي تعني المسافة المعيارية, بعدها يقوم البرنامج بإنشاء طبقة جديدة مع رسم دائرة تسمى (الدائرة المعيارية) ويكون نصف قطر تلك الدائرة هو (المسافة المعيارية), ويتناسب حجم الدائرة مع انتشار الظاهرة عكسياً, فكلما زاد حجم الدائرة المعيارية دلّ على الانتشار والتشتت للظاهرة , اما اذا صغر حجم الدائرة دلّ على التركيز الشديد للظاهرة حول مركزها المتوسط ,ثم تحديد شكل هذا الانتشار, إذ ان التوزيع المثالي يكون حوالي (68%) من توزيع الظاهرة يجب ان يكون داخل الدائرة المعيارية ⁽¹¹⁾ و يتضح لنا بأن التوزيع الجغرافي للحقول النفطية ينتشر وبنسبة 53% ضمن دائرة معيارية نصف قطرها يساوي مسافة معيارية واحدة, وان دل هذا على شيء فأنما يدل على التوزيع الجغرافي المنتشر للحقول النفطية في منطقة الدراسة وهذا بدوره يشكل عنصراً من عناصر قوة الدولة فانتشار المراكز الحيوية ذات القوة الاقتصادية تساهم في ربط اقاليم الدولة بالعاصمة وبقوة اقتصادية وسياسية على المستوى الاقليمي والعالمي وفق منظور الجغرافية السياسية.

ان معرفة اتجاه انتشار الحقول النفطية في المنطقة او ما يعرف بالاتجاه التوزيعي العام للظاهرة يحدد يمكننا من معرفة مد خطوط الانابيب النفطية عبر الحقول النفطية نفسها وربطها بشبكة من الانابيب ثم توجيهها عبر منافذ التصدير, لذا لجأ الباحث الى تحديد الاتجاه التوزيعي لانتشار الحقول النفطية , ويتم عن طريق نفس الخطوات السابقة لاستخراج المسافة المعيارية في البرنامج لكن عن طريق اختيار الاداة (Directional Distribution) والتي تعني الاتجاه التوزيعي للظاهرة, ثم يقوم البرنامج بإنشاء طبقة جديدة تحوي شكل بيضوي يبين الاتجاه العام لتوزيع الحقول في المنطقة ومن ملاحظة الخريطة (4) يتضح لنا الاتجاه التوزيعي العام والذي يكون باتجاه شمالي غربي اي بما يساهم في مد خط انبوب يربط تلك الحقول بأنبوب نقل النفط نحو الشمال الشرقي عبر الاراضي التركية الى ميناء جيهان على سواحل البحر المتوسط, وباتجاه جنوبي شرقي

الذي يساعد في مد انوب يربط تلك الحقول الى السواحل العراقية المطلة على الخليج العربي والتي تعد بمثابة الرئة الاقتصادية التي يتنفس منها العراق وبوابة العراق الاقتصادية نحو العالم.

خريطة (5) المسافة المعيارية للحقول النفطية الاستراتيجية والاتجاه التوزيعي لها



المصدر: بالاعتماد على الحزمة الإحصائية (Standard Distance) و (Directional Distribution) الخاصة ببرنامج (Arcmap10.5)

1-4- الأمد النضوب النفطي وتدايعاته على العراق:

يعد النفط شريان الحياة الاقتصادية ومحرك عجلة العالم الصناعي، اذ يعد من اكثر موارد الطاقة استهلاكاً على مر التاريخ بسبب مشتقاته التي تعد وقودا وموادا اولية تدخل في صناعات متعددة، فضلا عن القيمة الاقتصادية العالية للدول التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة كالعراق ودول الخليج العربي التي تعد الرقم الاول في منطقة الشرق الاوسط من ناحية الانتاج والاحتياطي النفطي اذ اضفى النفط اهمية جغرافية واستراتيجية جعلت جغرافية المنطقة السياسية ذات وزن وبعد استراتيجي في الحاضر والمستقبل.⁽¹²⁾

تزايدت اهمية النفط في العقود الاخيرة ولاسيما المدة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا الحالي اذ شهد فيها النفط تحولا سياسيا واقتصاديا وجيوستراتيجي بسبب التوزيع الجغرافي للنفط ووجوده في منطقة جغرافية دون الاخرى , فضلا عن زيادة وتوسع النشاط الصناعي

في العالم وتطور العجلة الصناعية لاسيما لدى الدول الصناعية الكبرى الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على مادة النفط وزيادة كميات استهلاكه، خاصة ان النفط يعد من المواد القابلة للنضوب والتي لها عمر محدد اذ يتوقف عمر النفط في منطقة جغرافية على عدة امور هي:

1- كمية الاحتياطي النفطي في المنطقة الجغرافية المحددة، اذ تختلف كل رقعة جغرافية عن الاخرى في طبيعة وجود النفط فيها وهذا ما تحدده طبيعة المنطقة الجغرافية وتكوينها الجيولوجي وجود التكوينات الحاضنة للنفط فيها.

2- طريقة استخراج النفط الخام في المنطقة وتنوعها بين الطريقة البدائية والحديثة وادخال تقنيات الحفر والتقيب اذ تعمل الطريقة الحديثة وادخال التقنيات فيها على زيادة الانتاج النفطي في الدولة التي تعمل على تطوير الحقول النفطية فيها.⁽¹³⁾

3- كمية استهلاك النفط في الدولة نفسها التي تنتج النفط او ما يعرف بالاستهلاك المحلي اذ تخصص الدول جزءا من انتاجها النفطي لتغطية الحاجة المحلية فيها وإذا ما عجزت الدولة عن تغطية الاستهلاك المحلي في تلجأ الى استيراد النفط من دول اخرى.

4- معدل انتاج النفط في تلك الدولة سياسية الدول النفطية وفق استراتيجيات مستقبلية محددة اذ تضع الدول استراتيجيات وخطط متوسطة وطوية الامد لتخطيط الانتاج النفطي وتحديد كمياته وفق السنوات المستقبلية فهناك دول تسعى الى زيادة الانتاج النفطي في المستقبل فتعمل وفق سياسيات تطوير القطاع النفطي والحقول النفطية والمسح الجيولوجي بحثا عن النفط في المناطق المحتمل وجود النفط فيها.

5- الطلب العالمي على النفط وتذبذب اسعاره عالميا يعد تذبذب اسعار النفط عالميا من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دورا رئيساً في تحديد امد النضوب النفطي عن طريق زيادة الانتاج النفطي في حالة الطلب العالمي وزيادة اسعاره وانخفاض انتاجه في اوقات زيادة الكمية المعروضة علن حاجة السوق العالمي فيؤدي الى انخفاض اسعاره عالميا.

ينتج العراق سياسة نفطية تقوم على زيادة الانتاج النفطي وهي معادلة تقوم على زيادة الایراد المالي لتغطية تكاليف نفقات الدولة ولاسيما المدة التي تلت عام 2003م وهي فترة عصيبة شهد فيها العراق احداثاً ومتغيرات سياسية وجيوستراتيجية اقليمياً وعالمياً جعلته يعاني من تدهور الخدمات والبنى التحتية التي تعرضت للدمار بفعل حرب الخليج الثالثة وما شهدته من اجتياح امريكي ودمار لأغلب مؤسسات الدولة فضلا عن العمليات العسكرية التي كان يشنها الجيش الامريكي على مناطق معينة من البلاد ، ثم حصول الحرب الطائفية في اغلب محافظات العراق في عام 2006م في المناطق ذات التعددية المذهبية والدينية والقومية ، ثم العمليات العسكرية التي شنتها الدولة لتحرير الاراضي من العصابات الارهابية في بداية عام 2014م، كل هذه الاحداث والمتغيرات قد زادت من تكاليف الانفاق الحكومي لمواجهة تلك الصعوبات الامر الذي جعل من الدولة ان تتخذ سياسة نفطية معينة تتجه نحو زيادة الانتاج النفطي لاسيما في المدة التي شهد

فيها العالم انخفاض اسعار النفط بشكل غير مسبوق حتى وصل الى ما يقار من 39 دولارا للبرميل الواحد الامر الذي ادى الى زيادة الانتاج النفطي لتغطية العجز في ميزانية الدولة في تلك السنة.⁽¹⁴⁾ عن طريق معرفة المحددات والامور التي تؤثر على عمر وجود النفط في منطقة جغرافية معينة ومعرفة سياسية الدولة النفطية وسقف الانتاج المحدد من قبل الدولة وتحديد كمية الاحتياطي النفطي المؤكد يمكننا معرفة امد نضوب النفط في تلك المنطقة فالعراق مثلا وباحتياطي نفطي بلغ 143,5/ مليار برميل وبكمية انتاج نفطي حوالي 4/مليون برميل فقد يصل معدل الانتاج السنوي بمقدار 1440/مليون برميل وبعمر نفطي متوقع بحوالي 98 عام كما في الجدول (8) الذي يبين العمر المتوقع لنضوب النفط وفق سياسيات زيادة الانتاج النفطي لدول اعضاء منظمة اوبك وعن طريق تحليل بيانات الجدول (8) يتبين لنا نظريا العمر المتوقع لنضوب النفط في العراق , فيمكن القول بأن مصير النفط ونضوبه مرتبط بالسياسة النفطية التي تنتهجها الدولة والنظام الجيواقتصادي القائم في الدولة فالدولة التي تعتمد على التنوع الاقتصادي في الميزان التجاري لها فهي تتبع سياسية نفطية متوازنة بين النفط والسلع المصدرة الاخرى فتحدث بذلك توازنا اقتصاديا في تصدير السلع والمنتجات الصناعية والزراعية والسلع المستخرجة من باطن الارض , اما الدولة ذات الجانب الاقتصادي الوحيد في الميزان التجاري والتي تعتمد اعتمادا واسعا على القطاع النفطي كالعراق فهي مرهونة بالأحداث والمتغيرات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالجانب النفطي ولاسيما في المدة الحالية المستقبلية والتي اصبح فيها النفط سلعة تجارية ذات بعد ووزن سياسي مهم واداة سياسية للضغط على الدول ومركز قوة في صناعة القرار السياسي في دول اخرى, وبهذا فإن الجانب النفطي وامتداد نضوبه مرهون بسياسة الدولة التي تتبعها في الانتاج والتصدير خاصة وان النفط يتواجد في بقعة جغرافية مهمة في منطقة ذات حاسة سياسية ووزن جيوبولتيكي في الشرق الاوسط والخليج العربي اذ يعد العراق نقطة صراع سياسي وعسكري وفق ما تشهده هذه المنطقة الجغرافية من موقع سوقي واستراتيجي فعال وفق نظريات الجغرافية السياسية.⁽¹⁵⁾

جدول (8) امد نضوب النفط العراقي لعام 2018

الدولة	الانتاج اليومي/مليون برميل	الانتاج السنوي/مليون برميل	الاحتياطي النفطي /مليار برميل	امد النضوب النفطي/عام
العراق	4	1460	143,5	98
ايران	3.1	1131	157,8	139
الكويت	2.8	1022	104	102
قطر	0.6	219	25,2	115
السعودية	10	3650	268,2	73

92	97,8	1058	2.9	الإمارات العربية المتحدة
48	8,8	182	0.5	الإكوادور
314	298,3	949	2.6	فنزويلا
33	12,2	365	1	الجزائر
15	9	620	1.7	أنغولا
27	2	73	0.2	الغابون
331	48,3	146	0.4	ليبيا
60	37	620	1.7	نيجيريا

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على:

- 1- جمهورية العراق، وزارة النفط العراقية، الانتاج النفطي العراقي ومستقبله، بيانات غير منشورة.
- 2- هيئة الامم المتحدة، منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)، التقرير الاحصائي السنوي الخاص بالمنظمة، بيانات الاحتياطي والانتاج للدول الاعضاء في المنظمة، بيانات منشورة، ص48.

الاستنتاجات:

عن طريق ما تم دراسته توصل الباحث الى جملة من النتائج وهي:

- 1- منح الموقع الجغرافي للعراق مكانة استراتيجية و كميات احتياطي ضخمة من النفط الخام يقدر بحوالي 143 مليار برميل فهو بذلك يصنف ضمن اعلى الدول في الاحتياطي النفطي.
- 2- يعتمد العراق ومنذ اكتشاف النفط ودخول الشركات الاجنبية تصدير النفط ثم تسويقه على الانتاج النفطي في الجانب الاقتصادي بشكل كبير فقد منح النفط العراق قوة اقتصادية وعزز من الوزن الجيوبولتيكي للعراق بين الدول الاقليمية والعالمية.
- 3- اتخذ العراق وضمن عقود عدة باتباع سياسية نفطية تهدف الى زيادة الانتاج النفطي فالمنتج لبيانات الانتاج النفطي يلاحظ الزيادة الفعلية في الانتاج النفطي والتي وصلت الى حوالي 4 مليون برميل ويتخذ العراق سياسة نفطية حالية تهدف الى وصول الانتاج لحوالي 5 مليون برميل.
- 4- ساهم العراق وضمن فترات زمنية متعددة في الحفاظ على اسعار النفط الخام دوليا عن طريق انشاء المعاهدات والاتفاقيات الدولية وانشاء المنظمات كمنظمة الدول المصدرة للبترول اوبك اذ كان العراق اول من ساهم في انشاء المنظمة في بغداد عام 1960م.
- 5- يتميز العراق بانتشار الحقول النفطية جغرافيا وعلى مساحة تغطي اغلب مناطق العراق تقريبا وتتركز اغلب الحقول النفطية في الشمال والوسط والجنوب فضلا عن الاراضي التي لم يتم مسحها جغرافيا، وبعد استعمال قانون المسافة المعيارية لطاقت الانتاج الفعلية للحقول

ذات الطاقة الانتاجية العالية وهي (حقل الرميلة, الشمالي, حقل كركوك) بدرجة معيارية بلغت (3.24, 1.92) لكل حقل حسب الترتيب, وقد جاءت في المستوى الاول كأعلى حقول في الطاقة الانتاجية.

التوصيات:

1- على صناع القرار القيام برسم استراتيجية شاملة تحتوي على كل مفاصل العمليات النفطية ابتداءً من رسم خارطة جيولوجية حديثة للحقول كافة مروراً بالاستكشافات والحفر والاستخراج والنقل والتسويق والاستثمار والتوظيف والتدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية.

2- الانفتاح على الشركات النفطية العالمية وتعزيز العلاقات التقنية والادارية والبحثية وبما يعزز نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة.

3- تحقيق التوازن والاستقرار في السوق العالمية للنفط بما ينعكس على ضمان تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

4- العمل على تطوير الحقول النفطية ذات الانتاجية المنخفضة والتي من المحتمل وجود النفط فيها بكميات كبيرة عن طريق حفر ابار جديدة.

5- العمل على زيادة كميات الاحتياطي النفطي عن طريق المسح الجيولوجي الشامل لجميع المناطق المحتمل وجود النفط فيها.

الهوامش

- (1) الجنابي. صلاح حميد وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص 11-9.
- (2) احمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل، 2000، ص 44.
- (3) سيروان عارب صادق، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، غم، كلية التربية جامعة الموصل، 2007، ص 29.
- (4) جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة 2013-2030، ص 10.
- (5) الراوي، علي عبد محمد سعيد، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1978، ص 5.
- (6) الهيتي، احمد حسين، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2000، ص 324.
- (7) السماك، محمد أزهري، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية، دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية، الموصل، 1981، ص 16.
- (8) استبانيان سيروب، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1980، ص 23.
- (9) السماك محمد أزهري، العراق 1921-2035 خارطة طريق لميلاد عراق جديد، رؤية تحليلية عملية استراتيجية وجيوسياسية معاصرة في إطار الفكر الوطني المستقل، مطبعة خاني، ط 1، 2015، ص 119.
- (10) الاحبابي نصيف جاسم اسود، الوزن الجيوبولتيكي لنفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2010، ص 43.
- (11) الاحبابي نصيف جاسم اسود، تأثير التغيرات السياسية على صادرات النفط الخام العراقي ما بين 1980-2010 كلية التربية، جامعة تكريت، مكو بحوث الموارد الطبيعية المجلد 18، العدد 6 اب، 2011.
- (12) الجبوري زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2010، ص 56.
- (13) السماك، محمد أزهري سعيد، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب، جامعة الموصل، 1993، ص 327.
- (14) مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة 21-23 كانون الأول-ديسمبر 2014، ورقة جمهورية العراق، ص 3.
- (15) عطلاوي حمزة، مستقبل النفط العربي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للجزائر، وزارة التعليم العالي، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012، ص 6.

References

- 1- Janabi. Salah Hameed and Saadi Ali Ghaleb, Geography of Iraq, Dar al-Kitab for Printing and Publishing, Mosul University, 1991, pp. 9-11.
- 2- Ahmed Hussein Ali al-Hiti, an introduction to the economy of oil, House of books for printing and publishing, Iraq, Mosul, 2000, p. 44.
- 3- Sirwan Arb Sadiq, The Geopolitical Implications of the Problem of Economic Dependency on the Regional Security of the Gulf Cooperation Council States, Master Thesis, G, M, College of Education, Mosul University, 2007, p. 29.
- 4- Republic of Iraq, Presidency of the Council of Ministers, Council of Advisors, National Integrated Energy Strategy 2013-2030, p. 10.
- 5- Narrator, Ali Abdul Mohammed Said, Arab oil financial resources and investment possibilities in the Arab world, Master Thesis, College of Management and Economics, University of Baghdad, 1978, p.
- 6- Al-Hiti, Ahmad Hussein, Petroleum Economics, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Mosul University, 2000, p. 324
- 7- Al-Sammak, Mohammad Azhar, Iraqi Oil Between Foreign Control and National Sovereignty, An Analytical Study in Economic Wealth Resources, Mosul, 1981, p. 16.
- 8- Estebanian Sirop, Organization of Petroleum Exporting Countries OPEC, Oil and Development Publications, Dar Al Thawra Press and Publishing, Baghdad, 1980, p. 23.
- 9- Al-Sammak Muhammad Azhar, Iraq, 1921-2035, A Roadmap for the Birth of a New Iraq, An Analytical View of a Contemporary Strategic and Geopolitical Process in the Context of Independent National Thought, Khani Press, 1st Floor 2015, p. 119.
- 10- Al-Ahbabi Nassif Jassem Aswad, The Geopolitical Weight of GCC Oil and Its Future, Ph.D. Dissertation, Mosul University, 2010. p. 43.
- 11- Al-Ahbabi Nassif Jassem Aswad, The Impact of Political Changes on Iraqi Crude Oil Exports 1980-1980, College of Education, Tikrit University, Natural Resources Research Center, 18, No. 6, 2011.
- 12- Al-Jubouri, the time of Rawi Sultan, the reality of oil policy and ways of reform, Master Thesis, Faculty of Administration and Economics, University of Kufa, 2010, p.
- 13- Al-Sammak, Mohammed Azhar Saeed, Modern Geopolitics, Dar Al Kutub, University of Mosul, 1993, p. 327.
- 14- The 10th Arab Energy Conference, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 21-23 December 2014, Republic of Iraq Paper, p. 3.
- 15- Atlaoui Hamza, The Future of Arab Oil in the Context of Contemporary Economic Challenges with Reference to Algeria, Ministry of Higher Education, Zayan Ashour University, Faculty of Economic and Commercial Sciences, 2012, p. 6

المراجع

- 1- الجنابي. صلاح حميد وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص 9-11.
- 2- احمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل، 2000، ص 44.
- 3- سيروان عارب صادق، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، غم، كلية التربية جامعة الموصل، 2007، ص 29.
- 4- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة 2013-2030، ص 10.
- 5- الراوي، علي عبد محمد سعيد، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1978، ص 5.
- 6- الهيتي، احمد حسين، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2000، ص 324.
- 7- السماك، محمد أزهر، البترول العراقي بين السيطرة الاجنبية والسيادة الوطنية، دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية، الموصل، 1981، ص 16.
- 8- استيانيان سيروب، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1980، ص 23.
- 9- السماك محمد أزهر، العراق 1921-2035 خارطة طريق لميلاد عراق جديد، رؤية تحليلية عملية استراتيجية وجيوسياسية معاصرة في إطار الفكر الوطني المستقل، مطبعة خاني، ط 1، 2015، ص 119.
- 10- الاحبابي نصيف جاسم اسود، الوزن الجيوبولتيكي لنفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2010، ص 43.
- 11- الاحبابي نصيف جاسم اسود، تأثير التغيرات السياسية على صادرات النفط الخام العراقي ما بين 1980-2010 كلية التربية، جامعة تكريت، مركز بحوث الموارد الطبيعية المجلد 18، العدد 6 اب، 2011.
- 12- الجبوري زمن راوي سلطان، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2010، ص 56.
- 13- السماك، محمد أزهر سعيد، الجغرافية السياسية الحديثة، دار الكتب، جامعة الموصل، 1993، ص 327.
- 14- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة 21-23 كانون الأول-ديسمبر 2014، ورقة جمهورية العراق، ص 3.
- 15- عطلاوي حمزة، مستقبل النفط العربي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للجزائر، وزارة التعليم العالي، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012، ص 6.